

Distr.: General
5 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين
٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار البابين ٣ و ٣٢، والمتعلقة بتوفير مقر
متكامل في بغداد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق
تقرير الأمين العام

موجز

في الفقرة ١٥ من الجزء الخامس من القرار ٢٣٨/٦٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم مقترح جديد كامل ومفصل لإنشاء مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد، في إطار الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لكي تنظر فيه خلال الجزء الأول من دورتها الثانية والستين المستأنفة.

وفي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، طرأت تطورات جديدة بشأن ما تقرر من إنشاء مجمع متكامل للأمم المتحدة في بغداد، أدت إلى تأخير التقرير المطلوب حتى الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة للجمعية العامة.

ويرد في هذا التقرير عرض للتطورات الجديدة التي نشأت فيما يتعلق بإنشاء المجمع،

وتداعيات تلك التطورات.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولا - مقدمة
٣	٦-٤	ثانيا - مكان الموقع الجديد
٤	١٠-٧	ثالثا - المنظور الأجل الطويل والفرص المتاحة
٥	٢٥-١١	رابعا - الحالة الأمنية الراهنة
٩	٣٠-٢٦	خامسا - افتراضات التخطيط
١١	٣٤-٣١	سادسا - الدعم المقدم من حكومة العراق
١٢	٣٩-٣٥	سابعا - تقديرات التكاليف الأولية
١٧	٤٧-٤٠	ثامنا - تنفيذ المشروع
١٩	٥٢-٤٨	تاسعا - إدارة المشروع
٢٣	٥٣	عاشرا - التغييرات في التصميم
٢٤	٥٥-٥٤	حادي عشر - إدارة أمن مشروع البناء
٢٤	٥٨-٥٦	ثاني عشر - الجوانب المالية والاحتياجات من التدفقات النقدية
٢٥	٥٩	ثالث عشر - الخدمات المشتركة
٢٥	٦١-٦٠	رابع عشر - تجاوز التكاليف وإدارة المخاطر
٢٦	٦٢	خامس عشر - الخطوات المقبلة
٢٦	٦٣	سادس عشر - الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة

أولا - مقدمة

- ١ - قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، عن طريق الممثل الخاص للأمين العام للعراق، وبالتشاور مع ممثلي حكومة العراق وسلطات الولايات المتحدة، بتحديد موقع بديل أنسب من الموقع الذي وقع عليه الاختيار في بادئ الأمر لإنشاء مرافق تستخدمها البعثة على الأجل الطويل في بغداد.
- ٢ - وبعد ذلك، تقرر تعليق اقتراح المشروع المبدئي الخاص بتشبيد المرافق، على النحو الوارد في الجزء الثاني من الوثيقة A/62/512/Add.5، إلى أن تظهر نتيجة دراسة الجدوى ويرد تأكيد من السلطات المعنية بشأن تخصيص الموقع الجديد رسمياً للأمم المتحدة بحيث تستخدمه استخداماً خالصاً لمدة لا تقل عن ٢٠ عاماً.
- ٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى مجلس وزراء العراق، التمس الممثل الخاص من المجلس أن ينظر في الموافقة على استخدام الأمم المتحدة للموقع لفترة مبدئية مدتها ٢٠ عاماً. ونظراً للحالة السياسية والأمنية الراهنة، لم يتسن حتى الآن لرئيس وزراء العراق أن يرد على الطلب الخاص بتأكيد تخصيص الأرض للأمم المتحدة، غير أنه يجري حالياً بذل كل جهد ممكن للحصول على رد في القريب العاجل.

ثانياً - مكان الموقع الجديد

- ٤ - يوجد الموقع الجديد، الذي كان يعرف في السابق باسم قصر السجود، في الطرف الجنوبي الغربي من المنطقة الدولية القائمة، وهي منطقة تحتل ما يقرب من ١٠ كيلومترات مربعة، أي نحو ٢٠٠٠ فدان من الأراضي في وسط بغداد في منطقة كانت سبق مركزاً للحكومة والأوساط الدبلوماسية الدولية. ويحد المنطقة الدولية من الشمال والغرب منشآت عمرانية حضرية ومن الشرق والجنوب نهر دجلة. وعلى مدى السنوات الأربع الأخيرة، كانت تلك المنطقة بمثابة قاعدة عسكرية معزولة. بيد أن هناك الآن خطة لضم حي متفرع من المنطقة الدولية وإعادة تطويره في المستقبل بحيث يؤدي في نهاية المطاف بهذه المنطقة إلى أن تصبح حياً دولياً أيسر في الدخول إليه. ومن المتوخى، بمقتضى مفهوم إعادة التطوير والخطة الانتقالية للهيكل الأساسية، أن يجري سحب قوات التحالف وإعادة إرساء الخدمات الأساسية وإنشاء حي قادر على البقاء من شأنه أن يهيئ المجال أمام استمرار المساعي الدبلوماسية وتحقيق النجاح الاقتصادي.
- ٥ - ويشغل مجمع السجود حالياً عنصر من العناصر الجورجية يتبع القوة المتعددة الجنسيات في العراق ويتولى توفير الدعم المباشر للبعثة بصفته عنصر توفير الحماية على

مستوى الحلقة الوسطى في بغداد. وهذا المجمع قريب من المجمع الجديد لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل مساحة تقرب من ٩٦ ٠٠٠ متر مربع. ويحد نهر دجلة وبحيرة صناعية هذا الموقع من جهة الجنوب، أما من جهة الشمال، فيحده شارع الكندي الذي يمتد من الشرق إلى الغرب أمام مجمع السفارة. وتوجد على جانبي المجمع من الجهة الجنوبية مجموعة من الفيلات السكنية. ومن المزمع في إطار خطة إعادة التطوير المقبلة أن يجري تحويل هذه المباني إلى مساكن للسلك الدبلوماسي. ويقع العقار قيد المناقشة في قلب الحي الدولي المقترح، ومن المتصور أن يساهم وجود مقر للأمم المتحدة في هذا الموقع مساهمة كبيرة في إنعاش المنطقة.

٦ - ونتيجة لقرب الموقع من مجمع السفارة الجديد وتوسطه للمنطقة الدولية، أصبح من الممكن إعادة النظر في اشتراطات الأمن التي حددت من قبل في اقتراح المشروع المبدئي.

ثالثاً - المنظور الأجل الطويل والفرص المتاحة

٧ - قام مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، بتمديد ولاية البعثة وتعزيزها فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل تشمل المساعدة في عملية المصالحة الوطنية التي تنطوي على نزاعات صعبة بشأن الحدود؛ وبناء المؤسسات، بما في ذلك تقديم المساعدة لعملية مراجعة الدستور؛ والتعاون الإقليمي؛ وتنظيم الانتخابات وتعداد السكان؛ والمساعدة الإنسانية؛ ورصد حالة حقوق الإنسان؛ وتنفيذ العهد الدولي مع العراق، وهو مبادرة مدتها خمس سنوات تهدف إلى توجيه الدعم الاقتصادي الطويل الأجل إلى ذلك البلد. وسيؤدي بالضرورة الدور الذي تضطلع به البعثة في جميع تلك المجالات إلى انخراط الأمم المتحدة في الشأن العراقي على نحو طويل الأجل.

٨ - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، حاولت البعثة أن تجمع أماكن وجودها في العراق، ولا سيما بغداد، ضماناً لتهيئة مرافق مستدامة، من شأنها أن توفر لموظفي الأمم المتحدة بيئة عمل آمنة وسالمة، لا على المدى القصير وحده، وإنما أيضاً في المستقبل المنظور. وتم وضع تدابير للتخفيف من المخاطر تقلل إلى أدنى حد من المخاطر العامة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة. بيد أن المرافق المتاحة حالياً، بما فيها تلك التي توفرها حكومة العراق والمرافق المستأجرة تقصر كثيراً عن أن تكون ترتيبات طويلة الأجل تكفي لتوفير ظروف عمل ومعيشة آمنة لموظفي الأمم المتحدة. وقد تم التشديد على ضرورة توفير مبان آمنة تكفل للأمم المتحدة القدرة على العمل بفعالية، وتكررت الإشارة إلى ذلك في عدد من تقارير الأمين العام (على سبيل المثال S/2007/126 و S/2007/330).

٩ - ويوجد حاليا مقر فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالعراق، المؤلف من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في عمان. وعلى الرغم من تشديد الحكومة العراقية في المطالبة بأن يكون مقر الفريق داخل العراق، فإن حيز المكاتب أو الإقامة المتاح حاليا لا يكفي لتمكين الفريق من ذلك. ومن شأن توفير مجمع متكامل أن يسهل من عودة وكالات الأمم المتحدة إلى البلد وإعادة إرسائها هناك، ومن الارتقاء بالكفاءة الإدارية والنهوض باتساق العمل وتنسيقه. وسيكون لهذا الترتيب أهمية خاصة في أثناء فترة الانتقال السياسي والأمني الأولية المنتظر أن تفضي إلى تهيئة بيئة أكثر استقرارا وأمنا.

١٠ - وقد أتاحت إمكانية استخدام الأمم المتحدة لمجمع السجود، التي تأكدت مؤخرا، فرصة أمام البعثة لأن تغطي الآن في تهيئة مرافق آمنة ومأمونة، تشتمل على الهياكل الأساسية اللازمة للأمن واللوجستيات والاتصالات، وتوفر أماكن إقامة لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وسوف توفر تلك المرافق أيضا حيزا لوحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة وأفراد الأمن الآخرين، وحيزا للمكاتب يكفي لجميع الموظفين، بمن فيهم الموظفون المدنيون والزوار من الخبراء والوفود.

رابعاً - الحالة الأمنية الراهنة

تقييم التهديدات وتحليل الحالة

١١ - لا تزال الحالة العامة في العراق محفوفة بالمخاطر، إذ تفيد التقارير يوميا بوقوع ما يزيد على ٨٥ حادثا أمنيا خطيرا، لا سيما في بغداد والمناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلد. وتتركز هذه الحوادث في الغالب على قوات الأمن العراقية، وقوات التحالف والسلطات المحلية، فضلا عن المدنيين والكيانات الدولية، من قبيل الأمم المتحدة.

١٢ - وطوال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٧، انخفض مستوى العنف في الكثير من مناطق البلد، بما فيها بغداد. غير أن ذلك كان له صلة فيما يبدو بوقف إطلاق النار الاختياري الذي التزم به أتباع ميليشيا جيش المهدي الذين يمتلكون قدرات وخبرات كبيرة فيما يتصل بشن حرب غير متناظرة ضد القوات المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية من خلال الأساليب التي يلجأ إليها المتمردون والنيران غير المباشرة (قوات الأمن العراقية) وشن هجمات بالمتفجرات، وربما عن طريق الانتحاريين. ولدى بعض الجماعات المسلحة الأخرى في العراق، بما فيها الكيانات السنية، والمجرمون، وتنظيم القاعدة في العراق، قدرات وخبرات كبيرة أيضا في الأساليب والتقنيات الآتفة الذكر.

١٣ - وسوف تتأثر الحالة الأمنية في العراق كثيرا بالدور الذي ستؤديه قوات التحالف العسكرية وما سيتوافر لديها من قدرات في المستقبل في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، وهو الأمر الذي لم يُبَيَّن فيه بعد. غير أنه من المؤكد فيما يبدو أن قوات الأمن العراقية ستستمر في أداء دور متزايد وأن الوجود الأمني للقوات المتعددة الجنسيات داخل المنطقة الدولية الحالية في بغداد وحولها قد يتقلص.

المنطقة الدولية الحالية

١٤ - تجري السيطرة على منافذ الدخول إلى المنطقة الدولية والخروج منها من خلال عدد من نقاط التفتيش التي يديرها أفراد من القوات المتعددة الجنسيات و/أو شركات أمن خاصة و/أو قوات الأمن العراقية. وتقوم عناصر القوات المتعددة الجنسيات بأعمال "الحراسة العامة" كما توفر قوات كبيرة للرد السريع، حسب الاقتضاء.

١٥ - وداخل المنطقة الدولية توجد مؤسسات الحكومة العراقية وعدد من البعثات الدبلوماسية والسفارات والمنظمات الدولية، إلى جانب عدد كبير من الكيانات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة مقر لعدة آلاف من المواطنين العراقيين، الذين يعمل الكثيرون منهم كموظفين لدى الحكومة العراقية. وتدل التقديرات على أن ما يتراوح بين ١٠.٠٠٠ و ١٥.٠٠٠ من العراقيين يدخلون المنطقة يوميا للعمل داخل منشآت القوات المتعددة الجنسيات أو المنشآت الحكومية العراقية. ويشمل هذا الرقم عدة مئات من العراقيين المسلحين المنتميين إلى قوات الأمن العراقية أو المكلفين بحماية مختلف كبار الشخصيات العراقية ومبانيهم.

المنطقة الدولية في المستقبل

١٦ - أفيدت الأمم المتحدة بأن المنطقة الدولية ستتغير كثيرا في السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة بسبب احتمال حل القوات المتعددة الجنسيات تدريجيا وتحسن قدرات قوات الأمن العراقية وتطور الحالة السياسية. ومع اكتمال مجمع السفارة الجديد المنتظر أن يحدث في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨، سوف تنتقل سفارة الولايات المتحدة وكيانات القوات المتعددة الجنسيات المعنية من موقع القصر الحالي. ومن المتوقع أن تظل المنطقة الدولية الحالية وسيطرة القوات المتعددة الجنسيات عليها بنفس الشكل إلى أن تنتقل القوات إلى خارج القصر، وعندها ستبدأ المنطقة في التقلص على نحو منظم لتتحول من موقعها الحالي إلى موقع يضم بضعة أماكن مدعومة، من بينها مجمع السفارة الجديد والموقع المقترح للمقر المتكامل للبعثة. وسيجري تسليم نقاط التفتيش الكائنة عند مدخل المنطقة إلى العراقيين الذين سيمارسون

السيطرة الكاملة في أثناء تلك العملية. ولن تظل المنطقة الدولية في المستقبل، عند اكتمال عملية إعادة تنظيمها، خاضعة للترتيبات الأمنية للقوات المتعددة الجنسيات. ومن ثم، ستكون مرافق البعثة الحالية معرضة لمستوى من الخطر أكبر من ذي قبل، يشار إليه إما باسم موقع/بيئة أمن "المنطقة الكهرمائية" (مستوى خطورة مرتفع) أو باسم موقع/بيئة أمن "المنطقة الحمراء" (مستوى خطورة بالغ الارتفاع).

١٧ - ويستند التقييم الوارد أعلاه إلى الخطط التي تعدها القوات المتعددة الجنسيات وإلى أفضل المعلومات المتاحة حتى الآن. ويمكن أن تتغير الأطر الزمنية المبينة دون إنذار كما يمكن أن يجري ضغطها بشكل كبير، بناء على عوامل تخرج عن سيطرة الأمم المتحدة. وبالتالي، يمكن بأسرع مما هو مفترض حالياً أن تضيع فرصة السنتين أو أكثر التي تبدو متاحة حالياً لتشديد مجمع المقر المتكامل للبعثة.

١٨ - ومن المتوخى في خطة تطوير المنطقة الدولية التي سيعاد تنظيمها أن تقام منطقة دبلوماسية محصورة تحيط بمجمع السفارة الجديد، ومن المنتظر أن تشغل عدة بعثات دبلوماسية مبان إما جديدة أو مجددة داخل هذه المنطقة المحصورة. ويوجد الموقع المقترح لمقر البعثة المتكامل داخل هذه المنطقة المحصورة. ومن المتوقع أن توضع ترتيبات أمنية معززة للسيطرة على منافذ دخول المنطقة المجاورة لمجمع السفارة الجديد والمنطقة الدبلوماسية المحصورة والخروج منها.

التهديدات العامة

١٩ - يوجد داخل العراق شكلان شائعان للهجوم على المرافق المزودة بالحماية. إذ يجري هذا الهجوم عن طريق النيران غير المباشرة التي تستخدم فيها مدافع الهاون أو القذائف و/أو عن طريق شن هجمات ضخمة بالمتفجرات، وهو ما يجري في أحيان كثيرة على أيدي انتحاريين. ويعرض كلا هذين النوعين من الهجوم الأمم المتحدة لتهديد بالغ.

النيران غير المباشرة

٢٠ - تستطيع جماعات المعارضة المسلحة أن تطلق إلى داخل المنطقة الدولية أنواعاً مختلفاً من القذائف ذات العيار الثقيل (الذي يمكن أن يصل إلى ٢٤٠ مم) ومدافع الهاون، على الرغم من عمليات الكشف والمنع التي تقوم بها القوات المتعددة الجنسيات. وتصمم عادة هذه القذوفات بحيث تنشط عند انطلاقها من الرأس الحربي. وتؤدي الشظايا الناجمة عن ذلك إلى إصابة الأشخاص الموجودين خارج المباني. بيد أن من الممكن أيضاً لمحتوى الرأس الحربي من

المواد المتفجرة أن يحدث أضراراً بالغة بالمباني العادية التصميم، المشيدة بالطوب أو بالأسمنت المسلح، أو أن يخرقها.

الأجهزة المتفجرة المرتجلة

٢١ - تشكل الأجهزة المتفجرة المرتجلة أشيع وسائل الهجمات التي تشن بالمتفجرات، وتأخذ تلك الأجهزة شكل قنابل مزروعة على جوانب الطرق أو أجهزة متفجرة مرتجلة يحملها أشخاص أو تحمل على مركبات. ومن المعروف أن النوع الأخير يوقع أكبر عدد من الضحايا. وتتراوح هذه الأجهزة ما بين الأجهزة المتوسطة الحجم (التي قد يبلغ حجمها ٢٥٠ كيلوغراماً) والأسلحة التي يصل حجمها إلى حجم الشاحنات وتزن ١٠٠٠ كيلوغرام أو أكثر. بيد أن جميع أشكال الهجمات التي تشن بالمتفجرات يمكن أن تتسبب في خسائر ضخمة في الأفراد. ومن المألوف في العراق أن تستخدم الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تحمل على المركبات أو القنابل المزروعة على جوانب الطرق لشن هجمات مباشرة على مداخل المرافق أو على القوافل المتحركة، فيما يهاجم الانتحاريون المترجلون مجموعات الأفراد الذين يسهل الوصول إليهم.

الاعتبارات الأمنية

٢٢ - تتسم الإدارة الأمنية للأمم المتحدة في العراق بالتطور وهي تعمل بفعالية في جميع أنحاء البلد. وقد أجري تقييم للمخاطر الأمنية تم فيه وصف تدابير التخفيف المطلوبة كي يمكن استخدام مجمع السجود كموقع مجمع للمكاتب وأماكن الإقامة للأمم المتحدة في العراق. وسيُتهدى بهذا التقييم ومرافقاته في تحديد نطاق أعمال التشييد والاحتياجات من المعدات لتوفير الحماية الأمنية.

٢٣ - وسوف يقع مقر البعثة المتكامل ضمن الحزام الأمني الذي سيجري توفيره لمجمع السفارة الجديد والمنطقة الدبلوماسية المحصورة. ومن المتوقع أن توضع تدابير أمنية إضافية خاصة بدخول هذه المنطقة التي ستقع ضمن المنطقة الدولية التي تسيطر عليها القوات المتعددة الجنسيات، والخروج منها. وسوف تؤدي تلك التدابير، وهي من قبيل إقامة محطات للتفتيش على المركبات وتخصيص أفراد لحراسة محيط المنطقة، إلى الحد من حاجة البعثة إلى وضع تدابير مزدوجة ومكلفة. وينتظر أن يشغل العقارات المجاورة لمقر البعثة المتكامل شركاء في الأمن موثوق بهم، لديهم مستوى من الأمن مماثل لمستوى أمن البعثة أو يفوقه. ومن المزايا الخاصة في هذا الصدد أن من المنتظر أن تشيد على مقربة شديدة من المحيط الشرقي لمقر البعثة

منطقة مأمونة لهبوط طائرات الهليكوبتر سوف تمكن من الوصول سريعا إلى تلك الطائرات في حالات الطوارئ وعند الاضطلاع بالعمليات الروتينية.

٢٤ - وعلى الرغم من المزايا المتأصلة لهذا الموقع، فلا بد من حماية مقر البعثة المتكامل من التهديدات السابق وصفها. وتشمل تلك الحماية توفير قوة للحراسة للسيطرة على منافذ دخول الموقع والخروج منه وحماية محيطه المباشر. ولا بد أن يكون البناء قويا بما يكفي لتحمل وقع انفجار أجهزة متفجرة كبيرة بالقرب من الأسوار المحيطة به. وعلاوة على ذلك، يجب تصميم المناطق الكثيفة الإشغال داخل المباني بحيث توفر الحماية الكاملة لشاغليها من التأثير المباشر للقذائف من عيار ١٢٢ مم وتمنع اختراقها بواسطة شظايا القذائف الناجمة عن الهجمات التي تشن بقذائف من عيار ٢٤٠ مم. وسوف يقتضي هذا الاستعانة بحلول هندسية خلاقية، من قبيل وضع المناطق الكثيفة الإشغال في وسط المباني، مع إحاطتها بالممرات أو المناطق القليلة الإشغال، من أجل زيادة المسافة الفاصلة عن نقاط الاصطدام.

٢٥ - وتخضع إدارة الوضع الأمني للاستعراض المستمر. ولا ينتظر حدوث أي تغيير كبير في هذا الصدد قبل نهاية عام ٢٠٠٨. بيد أنه من الصعب التنبؤ بمستوى مشاركة القوات المتعددة الجنسيات أو نطاق المنطقة الدولية فيما بعد هذه الفترة. وعلى الرغم من أنه يستحيل في الوقت الحالي إعطاء تقدير دقيق لحالة الأمن في ذلك الوقت، فإن السيناريو المحتمل يشير إلى أن من المرجح أن تكون الحالة مشابهة للحالة الموجودة الآن. وسوف تحتاج البعثة إلى جمع مأمون بالتزامن مع السحب الكامل لوجود القوات المتعددة الجنسيات وما سيلي ذلك من إعادة تنظيم المنطقة الدولية.

خامسا - افتراضات التخطيط

٢٦ - تم في ضوء الظروف الأمنية الراهنة وضع إجراءات صارمة للرقابة من أجل إدارة عمليات نشر الموظفين في العراق. وتتولى إدارة شؤون السلامة والأمن تحديد العدد الأقصى للموظفين، ويقوم الممثل الخاص للأمين العام بإدارته بصفة يومية باعتباره المسؤول المعين لشؤون الأمن في العراق. ويجري تكليف الموظفين ونشرهم على أساس الاحتياجات، ولا يسمح بذلك إلا عند ضمان أن تكون الآليات الضرورية للأمن ودعم الحياة موجودة وجاهزة للعمل.

٢٧ - وفيما يلي الافتراضات التي تأخذ بها البعثة عند التخطيط لبيئة العمليات في عام ٢٠٠٨ وما بعده:

(أ) من المتوقع أن يجدد مجلس الأمن ولاية البعثة للمستقبل المنظور؛

(ب) سيستمر المتطرفون وجماعات المعارضة المسلحة في النظر إلى الأمم المتحدة كهدف عالي القيمة؛

(ج) سيظل المناخ الأمني في العراق غير مستقر وستظل المنطقة الدولية الحالية معرضة لخطر الهجوم عليها بالنيران غير المباشرة والأجهزة المتفجرة الارتجالية؛

(د) لن يكتمل مقر البعثة المتكامل قبل أن يجري شغل مجمع السفارة الجديد؛

(هـ) بمجرد أن يجري شغل مجمع السفارة الجديد وتنتقل سفارة الولايات المتحدة والقوات المتعددة الجنسيات من القصر، سيعاد تنظيم إدارة المنطقة الدولية، بحيث تزداد درجة السيطرة العراقية، مما يحول البيئة التي توجد فيها مرافق البعثة إلى منطقة حمراء أو كهرمانية؛

(و) سوف يقل توافر القوات المتعددة الجنسيات لحماية المنطقة الدولية مع خفض عدد قوات التحالف وإعادة توزيعها؛

(ز) ستواصل البعثة الاستفادة من الدعم الذي تقدمه القوات المتعددة الجنسيات لأغراض التحرك خارج مجمع المقر المتكامل للبعثة، حسب الاقتضاء.

٢٨ - أما قوام الموظفين الذي تركز إليه افتراضات التخطيط لإنشاء مرافق متكاملة في بغداد فهو كالتالي:

(أ) ما مجموعه ١٦٥ موظفا دوليا، من بينهم جميع كبار الموظفين، وأفراد وحدات الحماية الأمنية و ٥٠ موظفا تابعا لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (أماكن للإقامة وحيز للمكاتب والعمل)؛

(ب) ما مجموعه ١٥٠ موظفا وطنيا (حيز للمكاتب والعمل فقط)؛

(ج) ما مجموعه ٥٠ من أفراد وحدة/قوات الحراسة التابعة للأمم المتحدة (أماكن للإقامة وحيز للمكاتب والعمل) اللازمين لوحدة يوفرها أحد البلدان المساهمة بقوات، أو وحدة حراسة خاصة بالأمم المتحدة، أو أفراد/موظفون يوفرهم أحد المتعهدين التجاريين لتقديم الدعم الأمني. وسيحدد التشكيل الدقيق للوحدة في موعد لاحق؛

(د) ما مجموعه ٦٠ من موظفي الدعم المتعاقدين (أماكن للإقامة وحيز للمكاتب والعمل لقاء خدمات المتعاقدين لتقديم الدعم).

٢٩ - وقد تم تحديد إجمالي الاحتياجات من المساحة، بما في ذلك للمكاتب وأماكن الإقامة وحيز العمل والورش والمخازن، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتحدد حجم المباني والحيز المخصص

بما يتماشى مع المعايير السارية في الأمم المتحدة لتخصيص المساحات وبقصد ضمان ملاءمة المرافق للغرض الذي أنشئت من أجله. فعلى سبيل المثال، خصصت للمطبخ وقاعة الطعام مساحة تكفي لاستيعاب ٣٠٠ شخص، كما أن مساحة المخزن الملحق بهما تكفي للاحتفاظ بالمخزونات اللازمة للعمل يوميا لمدة ١٤ يوما وبمخزونات احتياطية تغطي ١٤ يوما.

٣٠ - ولأغراض التخطيط، تم تحديد تقديرات التكلفة المبدئية مع مراعاة نوع الهيكل الجاري توفيره ونوع الحماية التي يتعين أن يوفرها كل مبنى لشاغليه. وبصفة عامة، ستكون المباني التي توفر حماية من القذائف من عيار ١٢٢ مم قوية البنين، وبالتالي، ستكون تكلفة المتر المربع منها أعلى من تكلفته في المباني الأدنى من حيث مواصفات البناء.

سادسا - الدعم المقدم من حكومة العراق

٣١ - إن قدرة حكومة العراق في المرحلة الحالية على دعم ترتيبات الأمن الخاصة بالأمم المتحدة على النحو الذي يتوافر عادة للمنظمة في البلدان الأخرى هي قدرة محدودة. ومن الواضح أيضا أن وجود الأمم المتحدة في العراق، مهما كان مقيدا، سيكون مستحيلا دون دعم من الحكومة.

٣٢ - ومن المرجح بشدة في المستقبل أن يتزايد اعتماد الأمم المتحدة على حكومة العراق في توفير الأمن اللازم لها كي تضطلع بأنشطتها. وما زال من غير الواضح ما إذا كانت قوات الأمن العراقية ستتمكن من تزويد المنطقة الدولية بعد إعادة تنظيمها بما يكفي من الحماية لإبقاء المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأمم المتحدة في أثناء السنوات المقبلة عند مستوى مقبول. ومن ثم، فسوف تحتاج الأمم المتحدة إلى تهيئة مرفق مأمون لاستيعاب عملياتها وموظفيها في بغداد.

٣٣ - وعلى الرغم من ضيق المساحة المتاحة في المنطقة الدولية، فإن حكومة العراق ما فتئت حتى الآن تقدم الدعم للبعثة بتزويدها بمنشآت من قبيل مدرسة الديوان التي وفرتها الحكومة دون مقابل للاستخدام كمجمع للمكاتب ومحل لإقامة الممثل الخاص للأمين العام.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، أبدت حكومة العراق استعدادها للمساهمة في تشييد المرفق، ومن المفهوم لدى الأمم المتحدة أن الحكومة سوف تساهم بالفعل في ذلك. ولكن، نظرا للحالة السياسية والأمنية الراهنة، فإن مستوى المساهمة في تكاليف التشييد لم يتأكد بعد.

سابعاً - تقديرات التكاليف الأولية

٣٥ - تحددت تقديرات التكاليف الأولية بناء على استعراض تم للاحتياجات المطلوبة من المساحة. وقدرت تكاليف التشييد على أساس حجم ونوع الهيكل الذي يجري توفيره في كل حالة، مع مراعاة نوع الحماية التي يجب أن يوفرها كل مبنى لشاغليه. وتم إدراج تقديرات إضافية تتعلق بالخدمات والمعدات التي ستلزم لإتمام المشروع بحيث يكون جاهزاً للإشغال.

٣٦ - وتستند تكاليف التشييد إلى تكاليف مشروع نفذته في المنطقة الدولية منظمة دولية أخرى لتوفير مكان لإقامة الموظفين مساحته ٢ ٠٠٠ متر مربع. وقد بلغت تكاليف ذلك المشروع بالذات ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بواقع ١ ٥٠٠ دولار لكل متر مربع. ويطبق على التكلفة الأساسية معامل نسبته ٤٠ في المائة نظراً لتنفيذ ذلك المشروع على أساس أن يكون جاهزاً للإشغال منذ أكثر من عامين. ويرد في الجدول ١ أدناه عرض عام لتقديرات التكاليف الأولية للتشييد والمعدات.

الجدول ١

تقديرات التكاليف الأولية للتشييد والمعدات

الوصف	المساحة المطلوبة (بالمتر المربع)	التكاليف للمتر المربع (بـدولارات الولايات المتحدة)	التقديرات الأولية (بـدولارات الولايات المتحدة)
حيز المكاتب: المساحة الكلية المطلوبة: ٦ ٠٠٠ متر مربع			
حيز المكاتب الجديدة	٤ ٨٠٠	١ ٨٠٠	٨ ٦٤٠ ٠٠٠
حيز المكاتب المقرر تجديدها	١ ٢٠٠	١ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي لحيز المكاتب			٩ ٨٤٠ ٠٠٠
أماكن إقامة الموظفين الدوليين: المساحة الكلية المطلوبة: ٥ ٢٠٠ متر مربع			
الممثل الخاص للأمين العام/الزوار من كبار الشخصيات	٤٠٠	٢ ٥٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
أماكن إقامة الموظفين	٤ ٨٠٠	٢ ١٠٠	١ ٠٠٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي لحيز أماكن إقامة الموظفين الدوليين			١ ١٠٨ ٠٠٠
أماكن إقامة وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة: المساحة الكلية المطلوبة: ٧٥٠ متراً مربعاً			
أماكن إقامة وحدة حراسة الأمم المتحدة	٧٥٠	١ ٧٠٠	١ ٢٧٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي لأماكن إقامة وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة			١ ٢٧٥ ٠٠٠

الوصف	المساحة المطلوبة (بالمتر المربع)	التكاليف للمتر المربع (بـدولارات الولايات المتحدة)	التقديرات الأولية (بـدولارات الولايات المتحدة)
أماكن إقامة موظفي خدمات تقديم الطعام: المساحة الكلية المطلوبة: ٦٠٠ متر مربع	٦٠٠	١٥٠٠	٩٠٠.٠٠٠
موظفو خدمات تقديم الطعام			
المجموع الفرعي لأماكن إقامة موظفي خدمات تقديم الطعام			٩٠٠.٠٠٠
الوحدة/العيادة الطبية: المساحة الكلية المطلوبة: ٣٠٠ متر مربع	٣٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠.٠٠٠
الموظفون الطبيون			
المجموع الفرعي للوحدة/العيادة الطبية			٧٥٠.٠٠٠
مرفق الطعام: المساحة الكلية المطلوبة: ١٠٠٠ متر مربع	٧٠٠	٢٠٠٠	١٤٠٠.٠٠٠
قاعة تناول الطعام			
المطبخ	٣٠٠	٢٢٥٠	٦٧٥.٠٠٠
المجموع الفرعي لمرفق الطعام			٢٠٧٥.٠٠٠
تخزين الطعام: المساحة الكلية المطلوبة: ٤٠٠ متر مربع	١٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠
مستودع الطعام المثلج/جهاز التجميد العميق			
مستودع الطعام البارد/الطازج	١٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
مستودع الطعام الجاف	٢٠٠	١٨٠٠	٣٦٠.٠٠٠
المجموع الفرعي لتخزين الطعام			٩٦٠.٠٠٠
مخازن الأمن والسور: المساحة الكلية المطلوبة: ٤١٠٠ متر مربع	٢٣٠٠	١٣٠٠	٢٩٩٠.٠٠٠
هيكل من الصلب ذو عزل حراري			
الهياكل الصلبة المقرر تجديدها	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠.٠٠٠
المجموع الفرعي لمخازن الأمن والسور			٤٩٩٠.٠٠٠
رعاية الموظفين: المساحة الكلية المطلوبة: ١٢٥٠ مترا مربعا	٢٥٠	٤٠٠٠	١٠٠٠.٠٠٠
مركز الاستحمام			
المركز الرياضي	٣٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠
متجر الجنود	٢٠٠	١٨٠٠	٣٦٠.٠٠٠
مسرح	٥٠٠	٢٥٠٠	١٢٥٠.٠٠٠
حمام سباحة	٢٠٠	١٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
المجموع الفرعي لرعاية الموظفين			٣٤١٠.٠٠٠

الوصف	المساحة المطلوبة (بالمتر المربع)	التكاليف للمتر المربع (بـدولارات الولايات المتحدة)	التقديرات الأولية (بـدولارات الولايات المتحدة)
هندسة المناظر الطبيعية، والهياكل الأساسية ومعدات الدعم			
حفر المياه العميقة الممتدة على عمق ٢٠٠ متر (للواحدة)	٢	١٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
نظم تنقية المياه (للواحد)	١	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
خزانات مياه	٤٠٠	١٢٠٠	٤٨٠.٠٠٠
نظم الري (مبلغ إجمالي)	١	٦٠٠.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠
محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وشبكة كهربائية (مبلغ إجمالي)	١	١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠
أربع مجموعات مولدات بطاقة ١٥٠٠ كيلو فولت أمبير (للواحدة)	٤	٤٠٠.٠٠٠	١.٦٠٠.٠٠٠
لوازم تمديد الكابلات الخارجية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات (مبلغ إجمالي)	١	١.٥٠٠.٠٠٠	١.٥٠٠.٠٠٠
الطرق والإسفلت	٢٥.٠٠٠	٥٠	١.٢٥٠.٠٠٠
أحجار لحواف الأرصفة (بالمتر)	٣٥٠٠	١٠٠	٣٥٠.٠٠٠
سقيفة المركبات	١.٠٠٠	٣٠٠	٣٠٠.٠٠٠
شبكة لهندسة المناظر الطبيعية/الصرف	٤.٠٠٠	١٠٠	٤٠٠.٠٠٠
تحسين السور القائم المحيط بالموقع (بالمتر)، بما في ذلك البوابة	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠
شبكة المجاري (مبلغ إجمالي)	١	١.٢٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠
وحدة معالجة مياه مجاري (مبلغ إجمالي)	١	٧٥٠.٠٠٠	٧٥٠.٠٠٠
نقطة لتجميع النفايات الصلبة (مبلغ إجمالي)	١	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
محارق صناعية (للواحدة)	٢	١٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
المجموع الفرعي لهندسة المناظر الطبيعية، والهياكل الأساسية ومعدات الدعم			
			١٥٠٣٠.٠٠٠
منشآت الأمن			
تعزيز الحائط الأمامي، ٣٠٠ متر بارتفاع ٣ أمتار	٩٠٠	١.٠٠٠	٩٠٠.٠٠٠
حواجز طريق عامودية مع تركيبها (للواحد)	٣٠٠	٥٠٠٠	١.٥٠٠.٠٠٠
نقاط تفتيش عند المدخل ذات هيكل صلب	١٥٠	٢.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
بوابات	٣	٣٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠
أبراج مراقبة مكيفة الهواء (للواحد)	٤	٢٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠
حنفيات الحريق (مبلغ إجمالي) ونظم منع/مكافحة الحرائق	١	١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠

الوصف	المساحة المطلوبة (بالمتر المربع)	التكاليف للمتر المربع (بـدولارات الولايات المتحدة)	تقديرات التكاليف الأولية (بـدولارات الولايات المتحدة)
مستودعات الذخيرة	١٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠
الطرق والإسفلت	٢٠.٠٠٠	٥٠	١.٠٠٠.٠٠٠
الإضاءة الأمنية (مبلغ إجمالي)	١	٨٥٠.٠٠٠	٨٥٠.٠٠٠
أكشاك الأمن/الحراسة			
١٠ وحدات × ١٠ أمتار مربعة	١٠٠	١.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
معدات أمنية (للوحتسيات)	١	٥٨٠.٠٠٠	٥٨٠.٠٠٠
المجموع الفرعي لمنشآت الأمن			١٢٧٤٠.٠٠٠
البند الأخرى: الأثاث والإمدادات			
أصناف الإمدادات	١	١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠
المجموع الفرعي للبند الأخرى: الأثاث والإمدادات			١٠.٠٠٠.٠٠٠
المجموع العام			٧٣.٥٠.٠٠٠

٣٧ - وعلى الرغم من تحديد تقدير عام لحجم/حساب تكلفة التشييد والمعدات بمبلغ يصل إلى نحو ٧٣ مليون دولار، ينبغي الإشارة إلى أن تلك التكاليف هي تكاليف مبدئية وأن تقديرات التكاليف ستظل قابلة للتغيير إلى حين وضع التصميم في صيغته النهائية والاتفاق عليه وقبوله من جانب الجهات المعنية.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتكاليف العامة، لا بد من توفير اعتماد إضافي للأغراض التالية: (أ) الاستعانة بشركة استشارية معمارية؛ (ب) توفير الأمن للموقع؛ (ج) إيفاد موظفين إضافيين لقسم الهندسة بالبعثة لأغراض إدارة المشروع؛ (د) الهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) اللوازم والمعدات؛ (و) احتياطات للمرحلة المتعلقة بالتصميم والتشييد من المشروع. ويرد في الجدول ٢ أدناه تقدير أولي لإجمالي تكاليف المشروع (التي تقدر بمبلغ ٩٨,٦ مليون دولار).

الجدول ٢
تقديرات أولية لإجمالي تكاليف المشروع
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

منجزات المشروع المستهدفة	
تكاليف التشييد	
	خدمات التشييد، بما في ذلك المواد
٢٦,٨٨	مرافق المكاتب وأماكن الإقامة
٤,٩٩	الورش والمخازن
٣,٤١	مرافق رعاية الموظفين
١٥,٠٣	الهيكل الأساسية والأشغال الخارجية (إمدادات الكهرباء والمياه، وتمديد الكابلات، وأمن المنطقة المحيطة)
١٢,٧٤	المنشآت الأمنية
١٠,٠٠	الإمدادات والمعدات
٧٣,٠٥	المجموع الفرعي
٦,٦٠	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتخصصة
٧,٣٠	احتياطي لطوارئ البناء (١٠ في المائة)
نفقات متنوعة	
٥,٠٠	عقد الخدمات الاستشارية المعمارية (التقييم الهندسي، والتصميم، ومراقبة المشروع، والالتزام بالجدول الزمني، وقياس الأداء)
٤,٠٠	الاستعراض الأمني الذي يجريه الخبراء لمعايير أمن البعثة الموصى بها للمشروع
٠,٢٠	الاعتماد المخصص لخدمات الأمن المتعاقد عليها (توفير الأمن طوال مدة المشروع)
٢,٠٠	احتياطي طوارئ التصميم والتخطيط (٥ في المائة)
	موظفون إضافيون لإدارة المشروع
٩٨,٦٠	المجموع (التقديري)

٣٩ - ومن الجدير بالإشارة أن البعثة كانت تزعم الدخول في أقرب وقت ممكن في عقد للتصميم تتراوح تكلفته التقديرية ما بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون دولار، وذلك بناء على خطة المشروع الأولية التي وضعت في عام ٢٠٠٧ لتشييد مرافق متكاملة في موقع مجمع سفارة الولايات المتحدة القديم. ولكن لم تُتأكد أي نفقات لهذا المشروع في أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ثامناً - تنفيذ المشروع

٤٠ - يعد تشييد المرافق مشروعاً معقداً بغض النظر عن موقع هذه المرافق أو حجمها. فمشاريع التشييد الكبيرة، من قبيل المشروع المقترح لمقر البعثة المتكامل، تستلزم مدخلات متعددة، بدءاً من مرحلة التخطيط النظري حتى تصميم المشروع واكتماله. ويقتضي الخروج بنتائج ناجحة وإتمام المشروع في حدود الأهداف المحددة مسبقاً من حيث الحجم والتكاليف والوقت والتنوعية أن تجري إدارة المشروع بدقة وأن تحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.

٤١ - ومن المتوقع أن تغطي متطلبات إدارة هذا المشروع ثلاث مراحل رئيسية تتألف من مرحلة التخطيط، تليها مرحلة التصميم، وفي النهاية مرحلة البناء.

٤٢ - وسيكون رئيس دعم البعثة، الذي كان في السابق كبير الموظفين الإداريين بالبعثة، هو الموظف الذي يُسأل عن المشروع الذي يتولى المسؤولية عموماً عن جميع جوانبه الإدارية والمالية واللوجستية. وسيعمل كبير مهندسي البعثة كمدبر للمشروع وسيكون مسؤولاً عن تخطيط المشروع وتنظيمه ومراقبته، بينما يكون رئيس وحدة تركز لتنسيق المشروع مسؤولاً عن الإشراف على عمليات التصميم والبناء وتنظيمها وإدارتها. وسيخضع كل من كبير المهندسين وكبير منسقي المشروع لإشراف رئيس دعم البعثة.

٤٣ - وسيطلب إتمام المشروع بأقصى قدر من الكفاءة من حيث الوقت والتكلفة اهتماماً إدارياً وثيقاً وعمليات مدروسة لوضع الجداول الزمنية وتخصيص الموارد المتاحة. وفي حين أن مرحلة التخطيط النظري قد تم التصرف فيها حتى الآن في إطار الموارد المتاحة، فسوف يلزم للإشراف على مرحلتي التصميم والبناء وتنظيمهما وإدارتهما التعاقد مع شركة استشارية معمارية تتولى مسؤولية ما يلي:

(أ) إجراء تقييم هندسي للموقع؛

(ب) وضع مخطط وتصميم نهائي؛

(ج) إعداد وثائق العطاءات؛

(د) إرساء قدرة على إدارة عقد البناء من أجل توفير خدمات الإدارة المتكاملة للتنوعية في أثناء عمليات البناء.

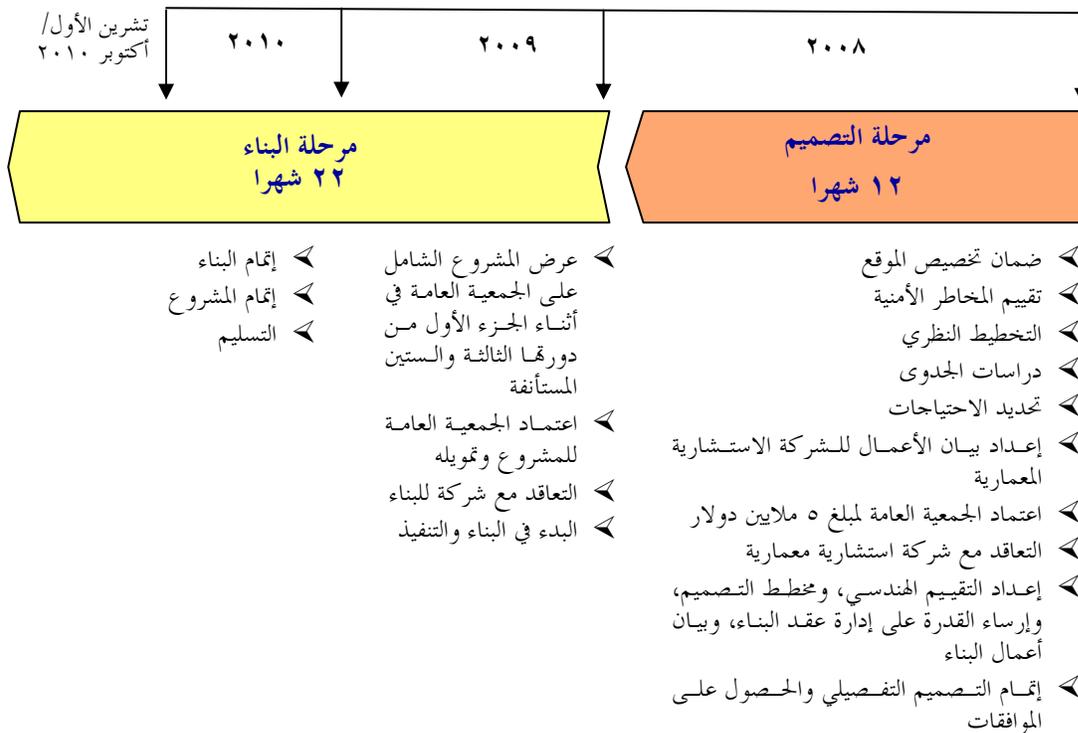
٤٤ - ومن المنتظر أن ينفذ المشروع على مرحلتين مستقلتين، هما مرحلة التصميم ومرحلة البناء وتنفيذ المشروع، وذلك بناء على المنهجية التقليدية لتواليّة التصميم - العطاء - البناء. وقد قررت البعثة أن تتبع النهج التقليدي للأمم المتحدة إزاء مشاريع التشييد، الذي يجري بموجبه في مرحلة التصميم إتمام جميع الأعمال الأولية، بما فيها أعمال مسح الموقع ووضع

التصميم واعتماده، وإعداد وثائق العطاءات لاستخدامها في التعاقد مع متعهد البناء، وتسفر مرحلة البناء عن تسليم مرفق مخصص الغرض.

٤٥ - ويتمثل السبب الرئيسي في التحول عن النهج القائم على أساس مفهوم التصميم ثم البناء في انتفاء درجة الاستعجال التي كانت موجودة في عام ٢٠٠٧ والتي كانت تدعو إلى إتمام المجمع قبل نهاية عام ٢٠٠٨، بسبب التأخر في إجراء التغييرات المتوقعة في الإجراءات الأمنية في المنطقة الدولية.

٤٦ - وتبلغ المدة الإجمالية المقدرة للمشروع ٣٤ شهراً من العمل، ويوضح توزيعها في الشكل الوارد أدناه.

التسلسل الزمني للموقع



٤٧ - ومن المتوقع أن يكتمل المشروع بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. بيد أن الإطار الزمني العام يتوقف على التطورات الفعلية التي تطرأ في أثناء مرحلتي المشروع وعلى توقيت الحصول على الموافقات الخاصة بالمشروع.

تاسعاً - إدارة المشروع

٤٨ - سيعمل كبير مهندسي البعثة كمدير للمشروع وسيكون مسؤولاً عن تخطيط المشروع وتنظيمه ومراقبته. أما الإشراف على مرحلتي التصميم والبناء وتنظيمهما وإدارتهما فسيكون مسؤولية وحدة تنسيق المشروع التي تضم موظفين إضافيين لدعم القسم الهندسي بالبعثة. ومن المنتظر أن يجري توفير ما مجموعه ست وظائف إضافية (وظيفتان من الرتبة ف-٤، ووظيفتان من الرتبة ف-٣، ووظيفتان من الرتبة المحلية) طوال مدة المشروع. وسيقوم هؤلاء الموظفون تحت قيادة وتوجيه مدير المشروع وسيتمثلون المسؤولية عن كفاءة ما يلي:

- (أ) إدارة المسائل المتعلقة بتكامل المشروع ضماناً للتنسيق الفعال فيما بين مختلف عناصر المشروع؛
- (ب) إدارة المسائل المتعلقة بنطاق المشروع ضماناً لاشتماله على جميع الأعمال المطلوبة (دون غيرها)؛
- (ج) إدارة المسائل المتعلقة بتوقيتات المشروع من أجل توفير جدول زمني فعال للمشروع؛
- (د) إدارة تكاليف المشروع من أجل تحديد الموارد المطلوبة وضبط الميزانية؛
- (هـ) إدارة المشروع من حيث الجوانب المتعلقة بالتنوع، ضماناً للوفاء بالمعايير الفنية؛
- (و) إدارة الموارد البشرية الخاصة بالمشروع من أجل تهيئة الموظفين اللازمين للمشروع وتشغيلهم على نحو فعال؛
- (ز) إدارة الاتصالات الخاصة بالمشروع، ضماناً لفعالية الاتصالات الداخلية والخارجية؛
- (ح) إدارة المخاطر المتعلقة بالمشروع من أجل تحليل المخاطر المحتملة والتخفيف منها؛
- (ط) إدارة المشتريات الخاصة بالمشروع للحصول على الموارد اللازمة من المصادر الخارجية؛

(ي) إدارة المسائل المتعلقة بأمن المشروع، ضمانا لسلامة النواحي الأمنية المتعلقة بالتشديد، بما يشمل موقع البناء، ومواد البناء، وأمن عمليات النقل، وغير ذلك من معايير الأمن.

٤٩ - وبينما سيشرف القسم الهندسي بالبعثة على تنظيم المشروع وإدارته بصفة عامة ستجري الاستعانة بالشركة الاستشارية المعمارية لإدارة عقد البناء. وسوف تركز الشركة بصفة محددة على مراقبة المشروع، والامتثال للمواصفات، وللمعايير، والالتزام بالجدول الزمني، والامتثال لمعايير الصحة والسلامة، وقياس الأداء، وتحديد المخاطر، وتحليلها، وتقديم التقارير أثناء عملية البناء.

٥٠ - وسوف تعمل الشركة الاستشارية المعمارية مع القسم الهندسي بالبعثة لضمان امتثال مقاول البناء لمعايير النوعية والأداء، وفقا لشروط العقد ومؤشرات الأداء الرئيسية وخطط مراقبة النوعية/ضمان النوعية، كما ستقوم بتنسيق التنفيذ، ومراقبة الأداء، وتنفيذ الخدمات، وتوفير المشورة التقنية، وتتولى عموما حماية مصالح الأمم المتحدة في أثناء تنفيذ عقد البناء.

٥١ - وفيما يتعلق بإدارة المشروع، قد يطلب من الشركة الاستشارية المعمارية أن تقوم بتنفيذ بعض الخدمات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) إدارة المسائل المتعلقة بالتكامل:

١' وضع بعض الاختصاصات المحددة في صيغتها النهائية، بالتشاور مع البعثة ومقاول البناء، ضمانا للإدارة المتكاملة للنوعية (القضاء على أوجه القصور والחסائر وسوء النوعية، وتحقيق التكامل بين متطلبات الأمم المتحدة المتعلقة بالإبلاغ والرقابة)؛

٢' وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، بالتشاور مع البعثة ومقاول البناء، من أجل قياس الامتثال والنواتج والفعالية ودرجة ارتياح العملاء؛

٣' وضع معايير ومنهجيات جمع البيانات من أجل ضمان امتثال مقاول البناء لمؤشرات الأداء الرئيسية؛

٤' المشاركة في المناقشات الرامية إلى تحديد/تعديل الخطط والجدول الزمني من أجل كفاءة وضوح معايير القبول بالإنجازات المستهدفة وإمكانية تحديد معايير الأداء كمياً؛

٥' المساعدة في نقل المعارف إلى موظفي الأمم المتحدة عن طريق برامج التدريب؛

(ب) إدارة المسائل المتعلقة بالنطاق:

- ١' توفير المشورة والتوجيه من الناحية الفنية من أجل كفالة التنسيق الفعال لمختلف عناصر المشروع وضمان تنفيذ المشروع وفق المواصفات الموضوعية وفي الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المخصصة له؛
- ٢' رصد أداء العقد، للتحقق من وفاء مستوى الخدمات ومعايير التنفيذ لمؤشرات الأداء الرئيسية وخطة الإدارة المتكاملة للنوعية؛
- ٣' توفير المشورة الفنية بشأن التكاليف وإعداد الجداول الزمنية؛
- ٤' إجراء استعراضات التخطيط والتصميم؛
- ٥' إجراء استعراضات لإمكانية البناء والتشغيل؛
- ٦' تقديم خدمات التفتيش على البناء، بما في ذلك الفحص العشوائي؛
- ٧' تقديم الدعم الفني للعمليات الجارية لتحسين وتطوير إدارة العقد؛
- ٨' تقديم خدمات الرقابة الأمنية لضمان سلامة المشروع من الوجهة الأمنية؛

(ج) إدارة المسائل المتعلقة بالتوقيتات:

- ١' المساعدة في وضع جدول زمني فعال للمشروع (الزمن والتكلفة) وتوفير نظام للمعلومات يتيح الاطلاع على البيانات لمقارنة الأداء المتوقع بالأداء الفعلي؛
- ٢' إدارة المسائل المتعلقة بإحراز التقدم في العمل وتقييم ذلك التقدم والإبلاغ عنه، مع مقارنته بالأداء المطلوب حسب الخطط الموضوعية؛
- ٣' توفير إجراء فعال وقابل للتطبيق لرصد عمليات الجدولة الزمنية لإجراءات التخطيط والتشييد الخاصة بالقائمين بالتصميم والبناء؛

(د) إدارة التكلفة:

- ١' تقديم المشورة والمساعدة في التحقق من تكلفة إجراء التغييرات الموافق على إجرائها في التصميمات؛

٢' تقديم المعلومات عن التقدم المحرز في العمل من حيث مراقبة التكلفة والوقت؛

٣' تحديد الموارد اللازمة وضبط الميزانية؛

(هـ) إدارة النوعية:

١' مساعدة الأمم المتحدة في تقييم الخطط الفنية (على سبيل المثال، خطة مراقبة النوعية، خطة المحافظة على الحياة، خطة الصحة والسلامة) التي يقدمها مقاول البناء، مع التشديد الخاص على المسائل المتعلقة برصد النوعية والأداء؛

٢' إدارة عملية البناء لمساعدة موظفي الأمم المتحدة، من خلال التصديق على الإنجازات المستهدفة فيما يتعلق بالهندسة والتشييد وإصدار شهادات بالامتثال للمواصفات. ويشمل ذلك الاحتفاظ، في جملة أمور، بمسوّر يومي للمشروع ومكتبة للصور؛

٣' توفير نظم تكنولوجيا المعلومات الضرورية، ونظم جمع البيانات، والبرامجيات، والمواد الإرشادية (على سبيل المثال الأدلة الخاصة بإجراءات التشغيل الموحدة، والتدريب والتعليم) اللازمة لإدارة عقد البناء من حيث النوعية والأداء؛

٤' استعراض رسوم البناء التنفيذية التفصيلية وإقرارها؛

٥' توفير رسوم توضيحية لتسلسل الخطوات، وتحديد مراحل البناء الرئيسية، والقيام بتحليل التقدم المحرز؛

٦' مراقبة جميع أنشطة البناء والإشراف عليها واستعراض نتائج الاختبارات المقدمة من مقاول البناء وتقديم تقارير عنها؛

٧' فحص كشوف الكميات والتحقق من صحتها لكل جانب من جوانب العمل وإسداء المشورة بشأن التباينات والإجراءات التصحيحية؛

٨' إصدار شهادات بإتمام جميع الإنشاءات المدنية والآلية والكهربائية وفقا للمعايير المعترف بها دوليا؛

- ٩' القيام بعمليات تفتيش عشوائية على أنشطة البناء والإبلاغ عن العمل الجاري تنفيذه؛
- (و) إدارة الموارد - الأفراد والمعدات:
- ١' رصد تعبئة الموظفين وتسريحهم؛
- ٢' المساعدة في إعداد خطط لرصد الامتثال لأنظمة الصحة والسلامة؛
- ٣' المساعدة في إعداد خطط لرصد الامتثال لسياسات الأمم المتحدة المعلنة فيما يتعلق بالمقاولين؛
- ٤' المساعدة في إدارة المشتريات للحصول على الموارد الضرورية من مصادر خارجية؛
- (ز) إدارة الاتصالات - الداخلية والخارجية:
- ١' ضمان فعالية الاتصالات الداخلية والخارجية والحفاظ عليها؛
- ٢' إعداد التقارير وتنقيحها وإصدارها، حسب الاقتضاء؛
- ٣' توفير برامجيات للإدارة التعاونية للمشاريع وتشغيلها وصيانتها تحقيقاً لفعالية الاتصالات والتعاون والرقابة والمساءلة؛
- ٤' ضمان وجود مكتبة من الأدلة والمبادئ التوجيهية للصيانة؛
- (ح) تحليل المخاطر - تحديدها وإدارتها:
- ١' تحديد المخاطر وتحليلها وتقديم المشورة الإدارية فيما يتعلق بالنهج التقنية والإدارية للتخفيف من حدتها/إزالتها؛
- ٢' تقديم المساعدة، عند الطلب، في إدارة حل المنازعات.
- ٥٢ - من المتوقع أن توفد الشركة الاستشارية المعمارية فريقاً مخصصاً للمشروع إلى بغداد فور استلامها إشعاراً بالشروع فيه.

عاشرا - التغييرات في التصميم

٥٣ - سيقوم كبير المهندسين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق باستعراض التصميم وأي تغييرات أو تعديلات مقترحة فيه، وإقرارها، ومراقبتها (بالتشاور مع كل من المسؤول المعين وإدارة شؤون السلامة والأمن) وسوف يرأس فريقاً لاعتماد التصميم يضطلع

بمسؤولية ضمان تلبية التصميمات لاحتياجات المستعملين على النحو المناسب، وتطبيق سياسة حازمة لتفادي توسيع نطاق المشروع بعد إنجاز مرحلة التصميم. وسيتألف فريق اعتماد التصميم من ممثلين للبعثة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وستحال التغييرات المطلوبة إلى وحدة تنسيق المشروع كي تقوم باستعراضها وتقديم المشورة بشأنها.

حادي عشر - إدارة أمن مشروع البناء

٥٤ - إدارة الأمن ضرورية لكفالة سلامة مشروع البناء من الوجهة الأمنية، بما يشمل موقع البناء، ومواد البناء، وأمن نقل مواد البناء وغير ذلك من المتطلبات الأمنية السارية، من قبيل ما يلي:

(أ) إصدار شارات/تصاريح الهوية المعتمدة من البعثة لدخول موقع البناء للموظفين/الزوار/البائعين؛

(ب) مراقبة منافذ الدخول والخروج عند مداخل الموقع وبوابات المركبات؛

(ج) القيام بإجراءات الاستجابة المناسبة لحالات الطوارئ/تقديم المساعدة لموظفي الاستجابة للطوارئ في أماكن الحوادث؛

(د) تحديد إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من السرقات، وسوء السلوك، وانتهاك قواعد السلامة، والإضرار بالمتلكات، والتخريب في الموقع، وأنشطة جماعات المعارضة المسلحة التي تستهدف موقع التشييد، كالهجمات بالنيران غير المباشرة؛

(هـ) الإبلاغ عن الحوادث الأمنية.

٥٥ - وسيوفر فريق مشروع البعثة هيكل الإشراف على إدارة الأمن بالمشروع، أما المقاول فسيوفر الأمن لموقع البناء.

ثاني عشر - الجوانب المالية والاحتياجات من التدفقات النقدية

٥٦ - على افتراض أنه سيجري اعتماد اقتراح المشروع المنقح، سيلزم البدء فوراً في التعاقد مع شركة استشارية معمارية. وقد قام مهندسو البعثة بإجراء تقييم شامل لجميع التكاليف المتعلقة بأنشطة وخدمات الشركة التي تغطي المجالات الوارد وصفها في الفقرة ٤٣ والفقرات من ٤٩ إلى ٥٢ أعلاه، والتي لا غنى عنها لنجاح المشروع. وسوف تجري الشركة الاستشارية المعمارية تقييماً هندسياً وتقدم مخططاً للمشروع وتصميمات نهائية له، إلى جانب

الوثائق الخاصة بالعطاءات اللازمة لجوانب المشروع المتعلقة بالبناء التي سيجري التعاقد عليها بصورة منفصلة.

٥٧ - وتقدر التكاليف المتصلة بالشركة الاستشارية المعمارية بمبلغ ٥ ملايين دولار، وستبذل جهود لاستيعاب تلك التكاليف ضمن الاعتماد العام للبعثة لعام ٢٠٠٨، في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية. ووفقاً لأحكام الفقرة ١٥ من الجزء الخامس من القرار ٢٣٨/٦٢، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترح جديد كامل ومفصل لإنشاء مجمع الأمم المتحدة المتكامل في بغداد، في إطار الباب ٣٢ من الميزانية البرنامجية التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، لكي تنظر فيه، وفي حالة ما إذا أمكن استيعاب التكاليف، فستحتاج عملية استيعاب التكاليف تلك إلى نقل ٥ ملايين دولار من مبلغ الاعتماد المبدئي للبعثة لعام ٢٠٠٨، من الباب ٣، الشؤون السياسية إلى الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٨ - ولدى اكتمال مرحلة التصميم، سيصبح من الممكن إعداد بيان أشمل لتقديمه إلى الجمعية العامة كي تقوم باستعراضه، ومن المتوقع أن يمكن تقديم احتياجات نهائية لكي تنظر فيها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها الثالثة والسنتين المستأنفة. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أنه سيلزم، لأغراض التخطيط، في عام ٢٠٠٩ نحو ٤٠ في المائة من التكاليف التقديرية المتبقية (نحو ٣٧،٤ مليون دولار)، وأن النسبة المتبقية، وهي ٦٠ في المائة (أي نحو ٥٦،٢ مليون دولار)، ستلزم في عام ٢٠١٠.

ثالث عشر - الخدمات المشتركة

٥٩ - يتماشى هذا المشروع الإنشائي المقترح مع مفهوم الدار المشتركة للأمم المتحدة، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢١١. وستقوم إدارة البعثة بإدارة المرفق، وستسترد التكاليف الناشئة عن وجود موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك تكاليف توفير الخدمات، وفقاً لأحكام وشروط اتفاق الخدمات المشتركة الذي وقعته في عام ٢٠٠٤ الوكالات والصناديق والبرامج المشاركة.

رابع عشر - تجاوز التكاليف وإدارة المخاطر

٦٠ - في حين أن ثمة متغيرات كثيرة تؤثر على البناء، فإن الأسباب الرئيسية لحالات تجاوز التكاليف تتمثل في التجاوزات في الوقت والتكاليف، والزيادات في تكلفة المواد بفعل التضخم، وعدم دقة التقديرات المتعلقة بالمواد، وعدم دقة الميزنة، وعدم كفاية المبالغ

الاحتياطية المخصصة للظروف غير المتوقعة، ودرجة تعقيد المشروع، وشدة تعقيد عمليات اتخاذ القرارات. وتمثل التغييرات في التصميم وضعف إنتاجية اليد العاملة وسوء التخطيط أهم الأسباب لحدوث التأخير.

٦١ - وستواجه عملية بناء مقر البعثة المتكامل القيود المعروفة من حيث النطاق والوقت والتكلفة؛ ولكن يقدم أدناه وصف للتدابير المحددة المقترحة لاتقاء كل سبب من الأسباب المحتملة لتجاوز التكاليف والتأخيرات:

(أ) لأغراض الميزنة، تعتبر التقديرات الأولية للتكاليف حداً وسطاً لمدى التكاليف يمكن أن يزيد أو ينقص بقدر معقول؛

(ب) يُدرج احتياطي لطوارئ التصميم والتخطيط بنسبة ٥ في المائة في التقديرات المحددة لمراعاة التغييرات في التكاليف التي تحدث أثناء مرحلة التصميم؛

(ج) يُدرج احتياطي لطوارئ البناء بنسبة ١٠ في المائة في التقديرات المحددة لمراعاة أن البناء سينفذ في بغداد في ظل ظروف أمنية تنطوي على قيود ومعوقات؛

(د) ستؤدي مرحلة التصميم إلى الإفصاح عن جميع التكاليف، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بتوفير خدمات لا علاقة لها بالتصميم، مثل مواصفات المواد وإعداد الوثائق؛

(هـ) سيجري استعراض التغييرات الخاصة بالتصاميم من جانب فريق اعتماد التصاميم، الذي يضم مستشار الأمن الرئيسي/كبير مستشاري الأمن الذي سيتولى مسؤولية ضمان تلبية التصاميم باحتياجات المستعملين على النحو المناسب، وسيجري ضبط هذه التغييرات عن طريق الفريق، ومن خلال تنفيذ سياسة حازمة لتفادي توسيع نطاق المشروع بعد إنجاز مرحلة التصميم؛

(و) ستتولى مسؤولية إدارة المشروع وتنظيم شؤونه وحدة لتنسيق المشروع مؤلفة من موظفين تابعين للأمم المتحدة من ذوي الكفاءات المناسبة. وسيكون مقر وحدة تنسيق المشروع في بغداد؛

(ز) ستقوم شركة استشارية معمارية بالإشراف على تنفيذ المشروع نيابة عن الأمم المتحدة، وستقدم هذه الشركة خدمات إدارة متكاملة للنوعية، بما في ذلك تقديم تقارير عن الالتزام بالجدول الزمني وقياس الأداء إلى مدير المشروع؛

(ح) سيجري تطبيق نظام معلومات وإبلاغ مفصل بغرض ضبط تكلفة المشروع وسيجري تقديم تقارير التكلفة على فترات منتظمة؛

(ط) سيتم تسديد الدفعات تدريجياً عند تصديق وحدة تنسيق المشروع على إنجاز الأعمال بصورة مرضية.

خامس عشر - الخطوات المقبلة

٦٢ - لا بد، من أجل المضي في إنشاء المرافق، أن يجري اتخاذ عدة إجراءات على النحو التالي:

(أ) لا بد من الشروع في عملية الشراء المتعلقة بالتعاقد مع شركة استشارية معمارية؛

(ب) لا بد من إتمام مرحلة التصميم والاتفاق عليها مع جميع الجهات المعنية تجنبا لحدوث تغييرات في مرحلة البناء يمكن أن تترتب عليها آثار مالية بالنسبة للمنظمة؛

(ج) لا بد من الانتهاء من إعداد جدول زمني شامل للتنفيذ لدى إتمام مرحلة تصميم البناء؛

(د) لا بد من طرح العطاءات المتعلقة بعملية البناء ذاتها وإتمام التعاقدات الخاصة بها.

سادس عشر - الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة

٦٣ - مطلوب من الجمعية العامة أن تقوم بما يلي:

(أ) أن توافق من حيث المبدأ على الاقتراح المتعلق بتشديد مقر متكامل للبعثة في موقع السجود يكون مخصص الغرض؛

(ب) أن تحيط علماً بتقديرات التكاليف الأولية البالغة ٦, ٩٨ مليون دولار؛

(ج) أن توافق على الاحتياجات المتعلقة بالتعاقد مع شركة استشارية معمارية في عام ٢٠٠٨ لإجراء تقييم هندسي للموقع، ووضع مخطط للمشروع وتصميم نهائي له، وإعداد الوثائق الخاصة بالعطاءات، وإرساء قدرة على إدارة عقد البناء من أجل تقديم خدمات الإدارة المتكاملة للنوعية في أثناء عملية البناء، بتكلفة تقديرية تبلغ ٥ ملايين دولار يجري استيعابها ضمن الاعتماد العام للبعثة لعام ٢٠٠٨؛

(د) أن توافق على تحويل مبلغ ٥ ملايين دولار من الباب ٣، الشؤون السياسية، إلى الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(هـ) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحا جديدا كاملا وتفصيليا لتشديد مقر الأمم المتحدة المتكامل في بغداد، في إطار الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية، كي تنظر فيه في الجزء الأول من دورتها الثالثة والستين المستأنفة التي تعقد في آذار/مارس ٢٠٠٩.